تا: 29 / 9 / 2019

بيان قانوني حول تشكيل اللجنة الدستورية

- إلى كل من شارك في موضوع تشكيل وإعلان اللجنة الدستورية نوضح الآتي:

1- لقد خرج الشعب السوري بثورته مطالباً بإسقاط نظام بشار الأسد الإرهابي الذي انتهك كافة الدساتير والقوانين وشكل ووالده من قبله عصابة قمعية استبدادية لحكم سورية من خلالها.

2- مشكلة الشعب السوري ليست بالدساتير إنما قضيتهم إسقاط عصابة بشار الديكتاتوري التي انتهكت كافة الدساتير. والانتقال لنظام حكم مدني ديمقراطي.

3- مرجعية الحل السياسي تنفيذ بيان جنيف1 والقرار 2118 والقرار 2254 وفق الآتي:

بيان جنيف1: 30 حزيران 2012 الفقرة 9/ أ (إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية، وتمارس فيها هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية)

9/ ب ..... ولابد من تمكين جميع فئات المجتمع ومكوناته في الجمهورية العربية السورية من المشاركة في عملية الحوار الوطني ..... عملية شاملة ومجدية .....

9/ ج على هذا الأساس، يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية. وتعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام.

9/ د بعد إقامة النظام الدستوري الجديد، من الضروري الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة ومتعددة الأحزاب.....

القرار 2118 / 2013 أكد وشدد في حاشيته على أن الحل الوحيد في الجمهورية العربية السورية سيكون من خلال عملية سياسية شاملة على أساس بيان جنيف30 / حزيران / 2012

القرار 2254 / 2015 أكد في فقرته رقم 1 تأييده لبيان جنيف1 وبياني فيينا في إطار السعي إلى كفالة التنفيذ الكامل لبيان جنيف.

كما أكد في فقرته رقم 4 على دعمه لعملية سياسية ورتب خطوات الحل السياسي وفق بيان جنيف1

1- حكم ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية.

2- جدولا زمنيا وعملية لصياغة دستور جديد.

3- دعمه لانتخابات حرة نزيهة تجري عملا بالدستور الجديد.

كما نص القرار 2254 / 2015 على نقاط بناء الثقة وهي فوق تفاوضية وهي:

ف 12 فك الحصار وإطلاق سراح المعتقلين فـ13 وقف إطلاق نار شامل فـ14 عودة اللاجئين.

- بعد هذا العرض القانوني لمستند الحل السياسي في سورية نبين الآتي:

أولاً- تم مخالفة كافة القرارات الدولية وبيان جنيف 1 بشكل صارخ لا مبرر قانوني له، وتم تجاوز تشكيل هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية إلى تشكيل اللجنة الدستورية التي هي أصلاً من مهام هيئة الحكم الانتقالية.

ثانياً- إن تشكيل هذه اللجنة يخالف كافة الأعراف الدولية والقوانين والقرارات ذات الصلة من حيث زمان ومكان وطريقة تشكيلها فقد تجاوزت الانتقال السياسي للسلطة كما تجاوزت العملية الدستورية برمتها والتي تتطلب (بيئة آمنة مستقرة محايدة،عقد مؤتمر حوار وطني من كافة مكونات الشعب السوري ضمن إقليم الجمهورية العربية السورية، انتخاب أو اختيار لجنة لصياغة مسودة دستور والاستفتاء عليه شعبياً، لتجري انتخابات حرة نزيهة بموجبه وبإشراف الأمم المتحدة).

ثالثاً- إن تشكيل هذه اللجنة غير شرعي وغير قانوني ويشكل تعد صارخ على حق الشعب السوري في صياغة عقدهم الاجتماعي الخاص بهم من خلال خطوات قانونية صحيحة (مؤتمر وطني عام، انتخاب هيئة تأسيسية أو اختيار لجنة صياغة مسودة دستور جديد، استفتاء) كل ذلك ضمن إقليم الدولة في ظل بيئة آمنة مستقرة محايدة وليس في ظل عصابة حاكمة ارتكبت آلاف الجرائم بحق الشعب السوري

- إن مشاركة نظام بشار الأسد في صياغة الدستور الخاص بالشعب السوري الذي قتله وهجره ذلك النظام المجرم تعتبر بمثابة صك براءة لهذا النظام من جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب التي ارتكبها.

رابعاً- إن تخلي من تصدر لتمثيل الثورة السورية عن تنفيذ بيان جنيف1 والقرارات الدولية ذات الصلة وتجاوز الانتقال السياسي عبر تشكيل هيئة حكم انتقالية. يعتبر تمريراً للمخالفات القانونية المذكورة أعلاه وتفريطاً بتضحيات الشعب السوري (وخاصة أنهم يدركون جيداً عدم امتلاكهم لنسبة الأغلبية المقررة) والشعب السوري ليس مادة للتجريب ولا يقبل التجريب بقضيته المصيرية.

- إن تشكيل اللجنة الدستورية على هذا النحو جاء لتمرير الوقت لفرض دستور 2012 أو فرض دستور جديد يمرر عبر روسيا في مجلس الأمن لإجراء انتخابات يشارك فيها زعيم العصابة المجرمة بشار الإرهابي (وقد أكدت ذلك اللائحة الاجرائية لعمل اللجنة التي صدرت عن الأمم المتحدة).

خامساً- أكثر من نصف الشعب السوري مابين مهجر و لاجئ و نازح مع فقدان سورية لسيادتها وتحكم أكثر من عشرة دول أجنبية بمصيرها. كل ذلك يتنافى مع ضرورة وجود البيئة الآمنة المستقرة المحايدة التي تكفل للسوريين ممارسة حقوقهم المشروعة دون ضغط من أحد.

هيئة القانونيين السوريين